الأمم المتحدة

S/PRST/2010/27*

مجلس الأمن

Distr.: General
15 December 2010
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٤٥٠ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة المتعلقة بالعراق“، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه باستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، ويشدد على ما للاستقرار والأمن في العراق من أهمية لشعبه وللمنطقة والمجتمع الدولي.

”ويؤيد مجلس الأمن العملية السياسية الشاملة والاتفاق على تقاسم السلطة الذي توصل إليه القادة في العراق لتشكيل حكومة شراكة وطنية تمثل فئات الشعب العراقي وتعبّر عن إرادته على النحو الذي أظهرته الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠. ونشجع القادة في العراق على المضي في إقامة عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموّحد، يقوم على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد الحاجة إلى مكافحة جميع أشكال الإرهاب وأنه لا يمكن لأي عمل إرهابي أن يعكس المسار المتجه نحو السلام والديمقراطية وإعادة الإعمار في العراق، وهو المسار الذي يؤيده العراق، حكومة وشعباً، والمجتمع الدولي.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

171210 171210 10-69505 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الإيجابية في العراق، ويقرّ بأن الوضع القائم في العراق حاليا يختلف كثيرا عما كان عليه عند اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وتمشيا مع القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، يرحب مجلس الأمن أيضا بالتقدم الهام الذي أحرزه العراق في استعادة المكانة الدولية التي كان يتمتع بها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). واعترافا بالتقدم الذي حققه العراق في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار والامتثال لمعاهدات نزع السلاح وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، والتزامه باتخاذ خطوات إضافية في هذا الصدد، وتطبيقه بصفة مؤقتة البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ريثما يتم التصديق عليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٥٧ (٢٠١٠) الذي يرفع القيود المفروضة بموجب القرارين ٦٨٧ و ٧٠٧ المتعلقين بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية. وإقرارا بنجاح العراق في إغلاق العقود المتبقية في برنامج النفط مقابل الغذاء، اتخذ المجلس أيضا القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠) لإنهاء الأنشطة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء. واعترافا بالتقدم الذي أحرزه العراق نحو إنشاء ترتيبات خلافة فعالة ومسؤولة لعملية انتقال صندوق تنمية العراق، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)، الذي ينهي الترتيبات اللازمة لصندوق تنمية العراق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومتا العراق والكويت من أجل حلّ القضايا العالقة بين كلا البلدين، وإذ يشجع على إقامة مزيد من التعاون بينهما، يدعو مجلس الأمن العراق إلى الوفاء بسرعة بالتزاماته المتبقية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في إطار الفصل السابع بشأن الحالة بين العراق والكويت.

”ويرحب مجلس الأمن بإعادة اندماج العراق في المنطقة ويشجع العراق وجميع دول المنطقة على تعميق وتوسيع علاقاتها وإقامة هذه العلاقات بروح من الشراكة والتعاون.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم المشورة، ودعم ومساعدة العراق شعبا وحكومة على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالحوار الشامل والمصالحة الوطنية، وتيسير الحوار الإقليمي، ومساعدة الفئات الضعيفة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، وتعزيز حماية المدنيين المتضررين، بمن فيهم النساء والأطفال وأفراد الأقليات الدينية والعرقية، وتعزيز الإصلاح القضائي والقانوني.

”ويثني مجلس الأمن على بعثة الأمم المتحدة التي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام، للدعم الذي قدمته في جميع مراحل العملية الانتخابية، تمشيا مع ولايتها.

”ويشجع مجلس الأمن العمل المتواصل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع حكومة العراق، لتوفير الحماية والمساعدة في تهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين العراقيين والمشردين داخليا بشكل طوعي وآمن يتسم بالكرامة، ولا سيما، عودتهم المستدامة، ويشدد على أهمية أن تولي جميع الأطراف المعنية مزيداً من الاهتمام لهذه المسألة.

”ويؤكد مجلس الأمن على دور بعثة الأمم المتحدة الهام في دعم العراق شعبا وحكومة لتعزيز الحوار، وتخفيف حدة التوتر، والتشجيع على التوصل إلى اتفاق سياسي تفاوضي بشأن حدود البلد الداخلية المتنازع عليها، ويهيب بجميع الأطراف ذات الصلة أن تشارك في حوار شامل لتحقيق هذه الغاية“.